

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الملتقى الوطني حول تهيئة المناطق الحدودية وتنميتها
« تهيئة المناطق الحدودية وتهيئتها : أولوية وطنية »

توصيات

أشغال الورشة رقم 02

«الحوكمة وآفاق التنمية عبر الحدود»

المركز الدولي للمؤتمرات « عبد اللطيف رحّال » - الجزائر

يومي 13 و 14 أكتوبر 2018

في إطار تنفيذ قرارات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وبرنامج أعمال الحكومة وتوصيات معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تمخضت النقاشات الثرية لأشغال الورشة 02 المخصصة لـ «الحوكمة وآفاق التنمية عبر الحدود»، عن التوصيات الآتية :

1. الحوكمة

يهدف ضمان تقييم أفضل للجهود الواجب بذلها في سبيل تحقيق تنمية متناسقة للفضاءات الحدودية وقصد تجسيد مبادئ الحوكمة التشاركية، يتعين إشراك المنتخبين وأفراد المجتمع المدني وكافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في الأعمال التنموية الخاصة بإقليمهم.

وعليه، يتعين ما يأتي :

- تأسيس هيكل سيادي (مؤسسة) مكلف بالتصدير وتمثل مهامه في تحديد السياسة الوطنية للتصدير، لاسيما بالنسبة للمناطق الحدودية ووضع إطار قانوني خاص بها.

- ضمان التنسيق ما بين القطاعات لتحديد البرنامج الخاص بتنمية المناطق الحدودية وتمويله وكذا وضع الأدوات التقنية الخاصة بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لهذه المناطق وتقييمها.
- مواءمة الإطار القانوني الكفيل بمراعاة خصائص المناطق الحدودية من أجل ترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز اللامركزية على الصعيد المحلي وتحديد الإطار المرجعي.
- تأسيس هيئة وطنية (لجنة وطنية للحدود) موجهة لتنمية البلديات الحدودية والتعاون عبر الحدود.
- إنشاء (لجنة للحدود) على المستوى المحلي برئاسة الوالي، والتي ستكلف باقتراح البرنامج الخاص بتنمية المناطق الحدودية والسهر على تنفيذه في إطار الدراسات المتعلقة بتهيئة هذه المناطق وتنميتها.
- إجراء دراسات للتهيئة العابرة للحدود لإقليم كل ولاية وهذا، قصد أخذ خصوصيات كل ولاية بعين الاعتبار.

- إشراك الأقاليم الحدودية المجاورة في برمجة الأعمال والمشاريع المدمجة العابرة للحدود في سبيل ضمان فعالية مؤكدة.
- إتاحة المزيد من المبادرات وتعزيز مهام الفاعلين الإقليميين (الإداريون والمنتخبون) من حيث المبادلات، من خلال إصدار نصوص تنظيمية تسمح بإبرام اتفاقيات التعاون الشائئ.
- تكييف القوانين التي تؤطر الاجتماع، مع واقع الأقاليم.
- تنصيب لجنة للرصد والمتابعة من أجل المحافظة على الثروات الطبيعية (الثروة الحيوانية والنباتية) على مستوى المناطق الحدودية.
- الاشتراك في الوسائل قصد تجسيد الأهداف التنموية العابرة للحدود وكذا تسير الحالات الاستثنائية (حرائق الغابات ومكافحة غزو الجراد والتصدي لانتشار الأوبئة...).
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص بهدف ترقية التنمية والتنافسية والجاذبية الإقليمية على مستوى هذه الفضاءات.

- تعميم عصنة الإدارة والنشاط الاقتصادي والرقمنة من أجل توطيد الرابط الإقليمي.

- تعزيز قدرات الجماعات الإقليمية ومرافقتها في اكتساب طرق تسييرية ومقاولاتية جديدة من خلال التكوين في الهندسة الإقليمية (مع خاصية الحدود) وهذا، قصد مرافقة تصميم المشاريع وإنجازها وتقييمها.

- تحديد آليات تمويل البرنامج الخاص بالمناطق الحدودية، عن طريق مختلف الصناديق الوطنية :

■ الصناديق المشتركة للجماعات المحلية،

■ الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب،

■ صندوق الهضاب العليا،

■ صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

- التفكير في آليات أخرى للتمويل المشترك للبنى التحتية والتجهيزات المخصصة لإنعاش الأقاليم الحدودية لتمكين الموارد الإقليمية من خلال القروض المصغرة والتمويل الأخلاقي.

2. تنمية العلاقات العابرة للحدود

بغرض تعزيز العلاقات القائمة وتحضير الفضاءات الحدودية للمبادلات العابرة للحدود في إطار العلاقات المستقبلية مع دول الجوار، يوصى بما يأتي :

- تقوية دور الولايات و المنتخبين تدريجيا في تطوير المناطق العابرة للحدود كمنشط العلاقات مع البلدان المجاورة في بعض محاور التعاون: مشاريع التنمية الجهوية، التجارة، التكوين، التنسيق في ميدان الصحة، تسيير المخاطر الكبرى ...

- تطوير و رقمنة المراكز الحدودية (المشتركة) لتسهيل عبور الساكنة و السلع الاستهلاكية، و برمجة إنشاء مراكز حدودية جديدة بالتنسيق والتشاور مع البلدان المجاورة ، في حالة الضرورة.

- تقوية هياكل الاستقبال وخدمات النقل مع المدن والبلدان المجاورة.

- تأطير المبادلات العابرة للحدود في إطار منهجية متشاور و متضافرة تهدف إلى القضاء على النشاطات الغير شرعية.

- برمجة إنشاء القواعد اللوجيستية على مستوى المناطق التي من شأنها أن تصبح أقطاب حضرية ومدن مستقطبة.

- إعداد خريطة استثمارات حسب الفروع، وقطاع النشاط والمناطق.

- إعداد خريطة تدفق المبادلات الاقتصادية كأداة لتسيير.

- تكييف النظام الجمركي من أجل تحسين وتشجيع الاستثمارات على مستوى المناطق الحدودية.
- توسيع النظام التحفيزي لنقل المنتجات الموجهة للتصدير.
- ادراج مختلف الصناديق وميكانزمات تمويل مشاريع تنمية المناطق الحدودية، واشراك المؤسسات المالية في هذه الديناميكية.
- تكييف قانون الاستثمار مع المناطق الحدودية.
- تأهيل المعارض والأسواق العابرة للحدود مثل سوق أسيهار، ودراسة إمكانية إنشاء أخرى جديدة على مستوى هذه الفضاءات الحدودية.
- تلکم هي أهم التوصيات المتبناة من طرف المشاركين في الورشة رقم 02، والتي نتشرف بعرضها على سيادتكم من أجل المصادقة عليها.